ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

24 ديسمبر 2024

فيتش: استقرار الجنيه في 2025

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. أحمد بيومي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه
دعاء عبد المنعم

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

24 معلومة مصورة

25 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

25 المال الرقمي في مصر: المستقبل الآن

35 مستقبل النفط الليبي: زيادة مرهونة بالاستقرار

تقديم

في هذا العدد من نشرتنا الأسبوعية، نستعرض أبرز القضايا الاقتصادية التي شهدتها مصر والعالم خلال الأسبوع، حيث تواصل الحكومة المصرية تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

بدايةً، قامت وكالة «فيتش» بتقديم توقعاتها حول سعر صرف الجنيه المصري والنمو الاقتصادي في الفترة القادمة، مما يسلط الضوء على تأثير السياسات الاقتصادية الحالية. كما شهدت مصر تحولًا في سياسة الديون، حيث تركز الجهود على خفض الدين العام والفوائد المرتبطة به، وهو ما يعد خطوة مهمة نحو تعزيز استدامة الاقتصاد.

من جهة أخرى، حصلت مصر على قرض أوروبي بقيمة مليار يورو لدعم استقرار الاقتصاد، في وقت تشهد فيه البلاد تحسنًا في بيئة الأعمال من خلال تقليل زمن الإفراج الجمركي. كما شهدنا شطب أسهم شركة أوراسكوم من بورصة سويسرا، وهو ما يعتبر نقطة فارقة في مسار الشركة الدولي.

وفيما يتعلق بالتمويلات، أُبرمت اتفاقيات تمويلية وتنموية مع اليابان بقيمة 234 مليون دولار، مما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، يترقب السوق المصري تأثير خفض الفائدة الأمريكية على الاقتصاد المحلي، في ظل التحديات العالمية الراهنة.

على الصعيد الإقليمي، توقعت السعودية نموًا اقتصاديًا بنسبة 4.7% في عامي 2025 و2026، فيما تحقق مصر نموًا بنسبة 23% في صادرات إعادة التصدير لعام 2024. كما يتابع الجميع باهتمام التطورات الاقتصادية في أوروبا، خاصة في ظل التوقعات التي تشير إلى احتمالية مواجهة الاقتصاد الأوروبي تحديات كبيرة، قد يُسهم فيها التوترات السياسية التي تسببت فيها سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

تابعونا للحصول على تفاصيل أعمق وتحليل شامل لهذه الموضوعات وأثرها على الاقتصاد المصري والدولي.

أبرز قضايا الأسبوع

محليًا

- **توقعات «فيتش» لسعر صرف الجنيه المصري والنمو الاقتصادي في 2025**

تتوقع تقارير حديثة أن يشهد الاقتصاد المصري تسارعاً في النمو ليصل إلى 5.1% في العام المالي 2025-2026، مع استبعاد مزيد من الخسائر للعملة المحلية خلال الربع الأول من العام المقبل. هذه التوقعات تأتي مدعومة بتوقعات بتحسن حركة الملاحة في البحر الأحمر وزيادة النشاط في قطاع الخدمات، نتيجة لتهدئة المخاطر الجيوسياسية وانخفاض تكاليف الاقتراض، مما سيسهم في جذب المزيد من الاستثمارات.

فيما يخص التوقعات للعام المالي 2024-2025، خفضت «فيتش سوليوشنز» تقديراتها للنمو إلى 3.7% بدلاً من 4.2%، بسبب ضعف الأداء في الربع الأخير من العام المالي 2023-2024، إلى جانب استمرار الاضطرابات في البحر الأحمر التي أثرت سلباً على إيرادات قناة السويس. رغم هذا التراجع، فإن النمو يبقى أعلى من مستويات العام الماضي بفضل انتعاش الصادرات غير النفطية وزيادة الاستثمارات.

أما بالنسبة لسعر صرف الجنيه، فالتقرير يشير إلى أن العملة المصرية قد تشهد استقراراً نسبياً خلال الفترة المقبلة، بفضل

تحسن معنويات المستثمرين وتدخلات الحكومة في السوق. في الوقت نفسه، من المتوقع أن يساعد ضعف الدولار وانحسار التوترات الجيوسياسية على دعم الجنيه واستعادة جزء من خسائره.

وتشير توقعات أخرى من معهد «ماستر كارد» إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري بنسبة 4% في 2025، متجاوزاً النمو العالمي الذي من المتوقع أن يكون 3.2%. كما يبرز التقرير أهداف الحكومة المصرية بزيادة النمو الاقتصادي إلى 5.5% عبر تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص، مع التركيز على ترشيد الإنفاق وتعزيز الإيرادات العامة.

- **تحول في سياسة الديون في مصر: خفض الدين والفوائد**

نجحت الحكومة المصرية في تقليص حجم الدين الخارجي إلى 153 مليار دولار بنهاية يونيو 2024، بعد أن وصل إلى ذروته عند 168 مليار دولار في ديسمبر 2023. على الرغم من هذا التحدي، يعتبر هذا التراجع خطوة هامة نحو تقليل العبء المالي على البلاد، في حين شهد الدين المحلي أيضًا انخفاضًا طفيفًا بنسبة 2.7% ليصل إلى 8.7 تريليون جنيه في يونيو 2024.

وفي إطار مواجهة هذه التحديات، تعمل الحكومة على صياغة استراتيجية جديدة لخفض الديون من المتوقع أن تُعلن رسميًا في الربع الأول من عام 2025. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تقليص نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 85% خلال العام المالي الحالي، مقارنة بنسبة تفوق 96% في الوقت الراهن.

تشمل الاستراتيجية عدة إجراءات رئيسية، مثل إدارة الدين بفعالية عبر إعادة هيكلة سياسة الاقتراض، وإطالة متوسط عمر الديون، وتنويع أدوات التمويل عبر إصدار أدوات دين جديدة مثل الصكوك المحلية والسندات متغيرة العائد. كما تهدف الحكومة إلى تقليل تكلفة الفوائد من خلال تخصيص 50% من إيرادات بيع الأصول الحكومية لسداد الديون، بالإضافة إلى تحويل جزء من الدين إلى استثمارات منتجة، كما حدث في صفقة «رأس الحكمة».

تُظهر هذه التوجهات تحولًا جوهريًا في سياسة الاقتراض الحكومية، مع تركيز أكبر على الاستدامة وتقليل الاعتماد على القروض الخارجية المكلفة. إذا تم تنفيذ هذه السياسات بفعالية، فإنها قد تسهم في تحقيق استقرار مالي أكبر وتحسين قدرة مصر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- **مصر تحصل على قرض أوروبي بمليار يورو لدعم استقرار الاقتصاد**

مصر ستتلقى قرضًا من الاتحاد الأوروبي بمليار يورو، بعد استيفائها شروط الاتفاق الموقع في يونيو 2024. القرض سيُستخدم لدعم استقرار الاقتصاد المصري وتمويل احتياجات السنة المالية 2025/2024، بالإضافة إلى دعم الأجندة الإصلاحية بالتوازي مع برنامج صندوق النقد الدولي. تم اتخاذ تدابير مثل توحيد سعر الصرف وتحسين إدارة الماليات العامة لزيادة مرونة الاقتصاد المصري. كما تجري مفاوضات للحصول على 4 مليارات يورو إضافية. رغم التحديات الاقتصادية بسبب الحرب في أوكرانيا، تظهر مؤشرات تعافي الاقتصاد المصري.

- **«مصر تستهدف تقليل زمن الإفراج الجمركي وتعزيز بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات»**

كشف وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصري، حسن الخطيب، عن خطة لتقليل زمن الإفراج الجمركي تدريجيًا إلى يومين بحلول 2025، بهدف تعزيز التنافسية التجارية وتخفيض التكاليف اللوجستية. كما أشار إلى إصلاحات مالية ستُنفذ على مرحلتين، تشمل تعديل ضريبة المساهمة التكافلية لتحسب على الأرباح بدلاً من الإيرادات. الحكومة تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات وزيادة الصادرات، مع التركيز على تسهيل الإجراءات وتذليل العقبات أمام المستثمرين. الوزارة بصدد الانتهاء من الاستراتيجية الاستثمارية التي تستهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **«سميح ساويرس: شطب أسهم أوراسكوم من بورصة سويسرا يتيح مرونة أكبر في اتخاذ القرارات»**

كشف الملياردير المصري سميح ساويرس أن قرار شطب أسهم شركة «أوراسكوم للتنمية القابضة» من بورصة «إس آي إكس» السويسرية سيكون خطوة استراتيجية تهدف إلى منح الشركة مزيداً من المرونة في اتخاذ قراراتها التشغيلية. وأشار ساويرس إلى أن بورصة سويسرا تشدد الرقابة على الشركات الكبرى، ما يجعلها تحد من الحركة السريعة والقرارات الفعالة في أعمال أوراسكوم. كما أكد على أن القيمة السوقية لشركة أوراسكوم مصر التابعة هي أكبر من الأم في بعض الجوانب، مما يتيح فرصة كبيرة في تحسين مرونة العمل بشكل أكبر.

وتأتي هذه الخطوة بعد أن تقدمت «إل بي إس أو هولدنغ»، المملوكة لعائلة ساويرس، بعرض شراء اختياري لجميع أسهم «أوراسكوم للتنمية القابضة» المسجلة في البورصة السويسرية بسعر 5.60 فرنك سويسري للسهم، وهو ما يعكس زيادة بنحو 40.7% مقارنة بالسعر المتوسط الأخير. ساويرس أوضح أن التواجد في بورصة سويسرا يعد مكلفاً جداً ويعطل عملية اتخاذ القرارات السريعة داخل الشركة، وأنها لا تحتاج إلى دعم إضافي من البورصة.

تأسست أوراسكوم للتنمية عام 1989، وحققت العام الماضي إيرادات وصلت إلى 655 مليون فرنك سويسري، مع تحقيق أرباح صافية قدرت بـ 54.4 مليون دولار، بفضل استثماراتها الضخمة في الفنادق والمرافق السياحية في مصر وعدد من الدول الأخرى مثل الإمارات والمغرب وعمان.

- **تعزيز التعاون المصري السعودي في قطاع التعدين والصناعة**

تسعى السعودية لتعزيز التعاون مع مصر في قطاعي التعدين والصناعة، خاصة بعد توقيع اتفاقية لحماية الاستثمارات المتبادلة وتشكيل مجلس التنسيق الأعلى بين البلدين. خلال زيارة وزير الصناعة السعودي إلى القاهرة، تم بحث سبل زيادة الشراكات الاستثمارية في التعدين والتجارة. السعودية، التي تمتلك ثروات معدنية ضخمة، تستهدف زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي إلى 15% بحلول 2030.

من جهة أخرى، شهدت السعودية إقبالاً من الشركات المصرية، حيث شكلت الشركات المصرية 30% من تصاريح الاستثمار في السعودية هذا العام، مما يعكس تزايد الاستثمارات بين البلدين.

- **تأثير خفض الفائدة الأمريكية على الاقتصاد المصري**

قال طارق متولي، نائب رئيس بنك بلوم سابقًا، إن خفض الفائدة من قبل الفيدرالي الأمريكي له تأثيرات متعددة على الاقتصاد المصري، بما في ذلك تقليل عبء خدمة الدين الخارجي الذي بلغ 160 مليار دولار. وأشار إلى أن هذا الخفض يوفر فرصة للبنك المركزي المصري للحفاظ على أسعار فائدة حقيقية إيجابية، مما يعزز جاذبية الاستثمارات الأجنبية في أدوات الدين مثل أذون الخزانة.

كما لفت متولي إلى أن خفض الفائدة عالميًا يدعم الأسواق الناشئة عمومًا، بما في ذلك مصر، حيث يمكن أن تتحول الاستثمارات من الأسواق المتقدمة إلى أسواق مثل مصر التي تقدم عوائد أفضل. وأضاف أن التضخم في مصر مرتبط بارتفاع سعر الدولار، مما يجعل استقرار سعر الصرف خطوة أساسية لتخفيض الفائدة في المستقبل.

- **مصر واليابان توقّعان اتفاقيات تمويلية وتنموية بقيمة 234 مليون دولار**

وقّعت وزيرة التخطيط المصرية، الدكتورة رانيا المشاط، مع وزير الدولة للشؤون الخارجية الياباني، فوجي هيسايوكي، ثلاث اتفاقيات تمويلية تنموية بقيمة 234 مليون دولار، لدعم موازنة مصر وتنمية القطاع الخاص وتحسين سبل معيشة صغار المزارعين، إلى جانب

تجديـد دار الأوبـرا المصريـة. تشـمل الاتفاقيـات تمـويلًا بقيمـة 230 مليـون دولار لدعـم السياسـات التنمويـة التـي تهـدف إلـى تعزيـز بيئـة الأعمـال وتشـجيع اسـتثمارات القطـاع الخـاص، بالإضافـة إلـى دعـم التحـول الأخضـر. كمـا تـم توقيـع منـح بقيمـة 4.3 مليـون دولار لتجديـد المركـز الثقافـي القومـي وتعزيـز الميكنـة الزراعيـة.

- **مصر تستهدف مضاعفة أصول الصندوق السيادي لتعزيز الاقتصاد**

أكـد وزيـر الاسـتثمار والتجـارة الخارجيـة، حسـن الخطيـب، أن مصـر تسـعى إلـى مضاعفة حجـم الأصول التـي يديرهـا الصنـدوق السـيادي المصـري خلال الفتـرة المقبلـة، بهـدف تعظيـم العائـد مـن الأصـول غيـر المسـتغلة وتحقيـق القيمـة الحقيقيـة للاقتصـاد. تأسـس الصنـدوق السـيادي فـي 2018 برأسـمال 12.7 مليـار دولار، ويديـر حاليًـا أصـولًا تقـدر بحوالـي 637 مليـون دولار. كمـا أشـار الخطيـب إلـى أن الـوزارة تتبـع سياسـات محفـزة للاسـتثمار لتعزيـز الشـفافية، تخفيـف الأعبـاء علـى المسـتثمرين، ودعـم دور القطـاع الخـاص فـي دفـع الاقتصـاد، بمـا يتماشـى مـع رؤيـة مصـر 2030.

- **مصـر تبيـع سـندات خزانـة بقيمـة 1.9 مليـار جنيـه فـي عطـاء البنـك المركـزي**

أعلـن البنـك المركـزي المصـري عـن بيـع سـندات خزانـة لأجـل عامين وثلاثـة أعـوام لصالـح وزارة الماليـة بقيمـة إجماليـة تبلـغ 1.9 مليـار جنيـه فـي عطـاء أمـس الاثنيـن. وسـجل عائـد السـندات للأجليـن 25.072% لعامين و24.144% لثلاثـة أعـوام. وقـد تلقـت وزارة الماليـة

عروضًا بلغت قيمتها 36.5 مليار جنيه، لكنها قبلت 11% فقط من هذه العروض، في إطار سعيها للحد من تكاليف الاقتراض. ووفقًا لتوقعات «غولدمان ساكس»، فإن مصر قد تشهد زيادة في سعر صرف الجنيه نتيجة لتوجه البنك المركزي نحو خفض أسعار الفائدة في الربع الأول من العام المقبل، مما سيسهم في دعم الجنيه من خلال توسع الوزارة في إصدارات الديون.

- **مصر واليابان توقعان اتفاقيات تمويلية بقيمة 234 مليون دولار لتعزيز التنمية**

وقعت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مع وزير الدولة للشئون الخارجية في اليابان، فوجي هيسايوكي، ثلاث اتفاقيات بين مصر واليابان بقيمة 234 مليون دولار. تشمل الاتفاقيات تمويلًا لدعم الموازنة العامة، تنمية القطاع الخاص، تحسين سبل معيشة صغار المزارعين، وتجديد دار الأوبرا المصرية. من أبرز هذه الاتفاقيات قرضًا بقيمة 230 مليون دولار لدعم سياسة التنمية وتحفيز الاستثمارات. كما شملت المنح تجديد المركز الثقافي القومي ودعم الميكنة الزراعية. هذه الاتفاقيات تعد جزءًا من التعاون المستمر بين البلدين الذي يمتد على مدى أكثر من 70 عامًا.

إقليميًا

- **البنك الدولي: السعودية ستشهد نموًا اقتصاديًا بـ 4.7% في 2025 و2026**

توقع البنك الدولي نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 4.7% في العامين المقبلين، مدعومًا بزيادة إنتاج النفط ونمو القطاعات غير النفطية. وفي تصريحات لمديرته الإقليمية في دول مجلس التعاون الخليجي،

صفاء الطيب الكوقلي، أوضحت أن السعودية حققت تقدمًا كبيرًا في القطاع غير النفطي، مما ساعد على تعويض تباطؤ القطاع النفطي. من المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي في المملكة لعام 2024 حوالي 1.1%، مع تحسن ملحوظ في عامي 2025 و2026. كما أشار التقرير إلى أن القطاع غير النفطي في الخليج يواصل قيادة النمو، فيما يشهد الاقتصاد الخليجي بشكل عام زيادة في النمو إلى 4.2% خلال نفس الفترة.

- **السعودية تستعد لتنظيم مونديال 2034: استثمارات ضخمة وتحولات رياضية كبرى**

تعمل المملكة العربية السعودية على ضخ استثمارات ضخمة تصل إلى 100 مليار ريال لإنجاز مشاريع كأس العالم 2034، التي ستشهد بناء 11 ملعبًا جديدًا بسعة إجمالية تتجاوز 775 ألف مقعد، أبرزها ملعب الملك سلمان الذي سيستوعب أكثر من 92 ألف متفرج ويستضيف مباراتي الافتتاح والنهائي. يأتي ذلك ضمن خطة شاملة تشمل إنشاء 134 منشأة تدريب وتجهيز 232 ألف وحدة فندقية لتلبية متطلبات «فيفا».

على صعيد آخر، يُتوقع أن يصل حجم السوق الرياضية في المملكة إلى 30 مليار ريال بنهاية 2024، مدعومًا بتطورات كبرى مثل خصخصة الأندية واستقطاب لاعبين عالميين. وبينما تستمر الحكومة

بضخ 60 مليار ريال سنويًا لدعم القطاع الرياضي، تظهر دعوات لزيادة مساهمة القطاع الخاص في هذه الاستثمارات الهائلة، لا سيما في منشآت التدريب والبنية التحتية المرتبطة بالبطولة.

تحقيق هذه الرؤية يعكس التزام المملكة بالتحول إلى وجهة رياضية عالمية، مستفيدة من استراتيجيات الاستثمار والتخصيص التي أطلقها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، لتصبح السعودية مركزًا رياضيًا عالميًا بمرافق حديثة وتجربة فريدة للجماهير.

- **التضخم في السعودية: ارتفاع طفيف بنسبة 2% في نوفمبر 2024**

ارتفع معدل التضخم السنوي في السعودية إلى 2% خلال نوفمبر 2024 مقارنة بـ1.9% في أكتوبر، مدفوعًا بزيادة ملحوظة في أسعار إيجارات السكن التي ارتفعت بنسبة 10.8%. وأظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء أن إيجار الشقق تحديدًا شهد زيادة بنسبة 12.5%، ما أدى إلى ارتفاع قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز بنسبة 9.1%.

وشهدت أسعار الأغذية والمشروبات ارتفاعًا طفيفًا بنسبة 0.3%، بينما ارتفعت أسعار السلع والخدمات الشخصية المتنوعة بنسبة 2.7%، إلى جانب زيادة أسعار خدمات الفنادق والشقق المفروشة بنسبة 5.9%. في المقابل، انخفضت أسعار النقل بنسبة 2.5%.

رغم هذا الارتفاع الطفيف، لا يزال معدل التضخم في السعودية منخفضًا نسبيًا مقارنة بالمستويات العالمية، حيث استقر بين 1.5% و1.9% خلال معظم العام. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل التضخم في المملكة ثابتًا عند نحو 2% على المدى المتوسط، بفضل السياسات الاقتصادية التي تساهم في استقرار الأسعار.

- **السعودية تفرض رسوم مكافحة إغراق لحماية الصناعة المحلية**

قررت الهيئة العامة للتجارة الخارجية السعودية فرض رسوم مكافحة الإغراق النهائية على واردات الأقمشة المكسوة بمادة البولي فينيل كلوريد (PVC) من الصين وكوريا الجنوبية، بعد تلقيها شكوى من الصناعة المحلية في أكتوبر 2023.

الشكاوى، التي قدمتها شركتا «فبك للصناعة» و«العبيكان للمنسوجات التقنية»، الممثلتان للإنتاج المحلي بالكامل، أوضحت أن الواردات ترد بأسعار مغرقة، مما تسبب بأضرار ملموسة على الصناعة الوطنية.

القرار يهدف إلى حماية المنتجين المحليين من الممارسات التجارية غير العادلة وتعزيز استدامة القطاع الصناعي في المملكة، بما يتماشى مع نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية.

- **السعودية تعزز مخزونها الاستراتيجي بشراء 804 آلاف طن من القمح**

أعلنت الهيئة العامة للأمن الغذائي في السعودية عن ترسية الدفعة السادسة من القمح المستورد لعام 2024 بكمية إجمالية بلغت 804 آلاف طن، بهدف تعزيز المخزون الاستراتيجي وضمان توافر الإمدادات عند مستويات آمنة لتلبية احتياجات شركات المطاحن.

سيتم توريد القمح من مناشئ متعددة تشمل الاتحاد الأوروبي، وأميركا الشمالية والجنوبية، وأستراليا، ومنطقة البحر الأسود، وستصل الشحنات بين فبراير وأبريل 2025 عبر 13 باخرة موزعة على أربعة موانئ رئيسية، أبرزها ميناء ينبع التجاري الذي يستقبل الحصة الأكبر بحمولة 301 ألف طن.

شهدت المناقصة مشاركة 17 شركة عالمية متخصصة، وتم اختيار العروض الأقل تكلفة المتوافقة مع المواصفات. وأكدت الهيئة التزامها بتعزيز الشفافية من خلال إتاحة تفاصيل الترسية عبر موقعها الإلكتروني.

- **السعودية تحقق نموًا بنسبة 23% في صادرات إعادة التصدير لعام 2024**

أعلن وزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي، بندر الخريف، أن صادرات إعادة التصدير في المملكة بلغت 61 مليار ريال خلال عام 2024، مسجلة نموًا بنسبة 23% مقارنة بالعام السابق. جاء ذلك خلال مؤتمر سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية بالرياض، بمشاركة وزير النقل والخدمات اللوجستية صالح الجاسر.

وأشار الخريف إلى أن السعودية تستفيد من سوق محلي قوي وقوة شرائية ممتازة في منطقة الخليج، مما يعزز من تنافسيتها في سلاسل الإمداد. وأضاف أن موارد المملكة الطبيعية والبنية التحتية اللوجستية المتطورة تسهم في تقليل التكاليف على المصنعين، مع التأكيد على أهمية الاستثمار كعامل حيوي لربط الصناعة بالخدمات اللوجستية وتعزيز كفاءة العمليات.

- **نمو الأصول المصرفية في الإمارات إلى 4.4 تريليون درهم**

سجل القطاع المصرفي الإماراتي نموًا مستمرًا مع ارتفاع إجمالي الأصول إلى أكثر من 4.4 تريليون درهم بنهاية سبتمبر 2024، مدعومًا بزيادة الائتمان بنسبة 2.3% والودائع المصرفية بنسبة 0.8%. كما ارتفعت الأصول الأجنبية للمصرف المركزي إلى 818.48 مليار درهم، مع توسع في عرض النقد والقاعدة النقدية. تعكس هذه المؤشرات قوة القطاع المالي وقدرته على تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدولة.

- **«كهرباء دبي» توسّع شبكة شحن المركبات الكهربائية بـ740 نقطة**

أعلنت هيئة كهرباء ومياه دبي عن توفير 740 نقطة شحن للمركبات الكهربائية في مختلف أنحاء الإمارة، ضمن مبادرة «الشاحن الأخضر» التي أُطلقت عام 2014، لتعزيز التحول نحو التنقل الأخضر. ووصل عدد المركبات الكهربائية في دبي إلى 34,970 مركبة حتى أكتوبر 2024، مع استهداف الهيئة لزيادة نسبتها إلى 50% بحلول عام 2050. كما أطلقت الهيئة إطارًا شاملاً لتنظيم وتشغيل البنية التحتية لشحن المركبات، مانحة أول رخصتين لشركتين متخصصتين لدعم تحقيق الحياد الكربوني.

هيئة كهرباء ومياه دبي
Dubai Electricity & Water Authority

دوليا

- **أمريكا تختم 2024 بإقتصاد أكثر استقرارا**

الاقتصاد الأمريكي يختتم عام 2024 في حالة مستقرة نسبيًا بعد خمس سنوات من الاضطراب. مع انخفاض التضخم، انخفاض

البطالة، وتخفيض الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي، لم يحدث الركود المتوقع. ولكن التوقعات لعام 2025 تبقى غامضة بسبب السياسات المقترحة من الرئيس المنتخب دونالد ترامب، التي تشمل فرض رسوم جمركية جديدة وترحيل المهاجرين غير الشرعيين، ما قد يؤدي إلى زيادة الأسعار و تباطؤ النمو الاقتصادي. كما وعد بتخفيض الضرائب وإلغاء بعض اللوائح، ما قد يعزز النمو لكن مع مخاوف من زيادة العجز. لا أحد يعرف أي من هذه السياسات ستنفذ وكيف ستؤثر على الاقتصاد.

- **وضع الاقتصاد البريطاني في نهاية عام 2024: تحديات مستمرة وآمال ضعيفة**

يشهد الاقتصاد البريطاني نهاية صعبة لعام 2024، حيث يعاني من زيادة التضخم، تباطؤ النمو، وتراجع الثقة بين المستهلكين. على الرغم من البداية القوية في بداية العام بعد الخروج من الركود، إلا أن التفاؤل أصبح محدودًا. الحكومة الجديدة تحت قيادة حزب العمال، التي تولت السلطة في يوليو، قدمت ميزانية تضمنت إنفاقًا كبيرًا وزيادة في الضرائب على الشركات. في الوقت نفسه، قرر بنك إنجلترا الإبقاء على أسعار الفائدة عند 4.75%، بينما ارتفع التضخم إلى 2.6% في نوفمبر.

تراجع الاقتصاد في أكتوبر، مع توقعات بعدم وجود نمو ملحوظ في الربع الرابع. رغم أن الميزانية قد توفر حوافز قصيرة الأجل، إلا أنها من المتوقع أن تزيد التضخم. ولا يُتوقع أن يعود التضخم إلى الهدف المحدد للبنك حتى عام 2027، مع ضغوط كبيرة من زيادات الأجور والتوترات الجيوسياسية.

في أبريل المقبل، من المتوقع أن تؤدي الزيادة في الضرائب، بما في ذلك زيادة مساهمات الشركات في التأمين الوطني، إلى مزيد من الضغط على الشركات، خاصة في قطاع الضيافة. وعلى الرغم من هذه التحديات، تأمل الحكومة في أن تسهم الإصلاحات طويلة الأجل مثل تحديث النظام التخطيطي والشبكة الكهربائية في تعزيز النمو الاقتصادي.

- **الثقة الاقتصادية الإيطالية في ديسمبر 2024: استمرار التحديات الاقتصادية**

في ديسمبر 2024، أظهرت بيانات الثقة الاقتصادية الإيطالية استمرار ضعف النشاط الاقتصادي، مع تباين في مؤشرات الثقة بين القطاعات المختلفة. فقد تراجعت ثقة المستهلكين للشهر الرابع على التوالي، بسبب المخاوف من الوضع الاقتصادي المستقبلي والبطالة المحتملة. كما انخفضت الثقة في قطاعات التصنيع والبناء، بينما سجل قطاع الخدمات تحسنًا ملحوظًا.

في قطاع التصنيع، تراجعت الثقة بسبب انخفاض الطلب وزيادة المخزونات، ما يعكس استمرار الركود في هذا القطاع. أما في البناء، فقد تأثرت الثقة بشكل سلبي بسبب نهاية الحوافز الحكومية، رغم بعض الانتعاش في المشاريع غير السكنية بفضل أموال صناديق الانتعاش.

في المقابل، سجل قطاع الخدمات، خاصة في مجالات الاتصالات والسياحة، تحسنًا ملحوظًا، مما يعزز آمالًا في كونه محركًا للنمو الاقتصادي في المدى القصير. يتوقع أن يواصل هذا القطاع قيادة النمو في الاقتصاد الإيطالي، رغم التحديات التي تواجهه القطاعات الأخرى.

من المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي في إيطاليا ضعيفًا في عام 2025، مع تقديرات بنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.7%، مدعومًا بالاستهلاك الخاص وتحقيق تقدم في إنفاق صناديق التعافي، ولكن من دون مفاجآت إيجابية كبيرة.

- **هل يواجه الاقتصاد الأوروبي «نهاية العالم» بسبب ترامب؟**

أثار الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب القلق في العواصم الأوروبية مجددًا بتكرار تهديده بفرض رسوم جمركية على صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة. في هذا السياق، اقترح العديد من القادة الأوروبيين ضرورة تجنب حرب تجارية مع أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي عن طريق زيادة شراء الغاز الطبيعي المسال الأمريكي.

رغم المخاوف من تأثير سياسات ترامب الحمائية على الاقتصاد الأوروبي، يشير المحللون إلى أن الأثر قد لا يكون كارثيًا، لكنه سيكون سلبيًا. وفقًا لتوقعات بعض الخبراء، فإن فرض رسوم بنسبة 20% على جميع الواردات قد يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي بنسبة حوالي 1%، ما قد يضغط على الاقتصاد الأوروبي نحو الركود.

ومع ذلك، يعتقد بعض المحللين أن أوروبا قد تنجح في التكيف مع هذه السياسات من خلال تنويع أسواقها التجارية أو من خلال صمود بعض صادراتها مثل السيارات الفاخرة، التي تتمتع بطلب غير مرن للأسعار. كما قد تؤدي السياسات الحمائية إلى انخفاض قيمة اليورو، مما يجعل الصادرات الأوروبية أكثر قدرة على المنافسة.

بالرغم من ذلك، هناك مخاوف من أن السياسات الحمائية قد تزيد من تكلفة الاقتراض في بعض الدول الأوروبية المثقلة بالديون مثل فرنسا وإيطاليا، مما قد يؤدي إلى أزمة ديون جديدة.

- **اقتصاد الصين يواجه تباطؤاً في النمو وسط صعوبات في تحفيز الانتعاش**

يواجه اقتصاد الصين تحديات متزايدة مع محدودية فعالية الجهود المبذولة لتحفيز النمو، حيث أن التوترات التجارية الجديدة مع الرئيس المنتخب دونالد ترامب تعقد الوضع أكثر. على الرغم من أن البيانات الرسمية تظهر أن الإنتاج الصناعي ارتفع بنسبة 5.4% في نوفمبر مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي، إلا أن الزخم الاقتصادي العام لا يزال ضعيفاً.

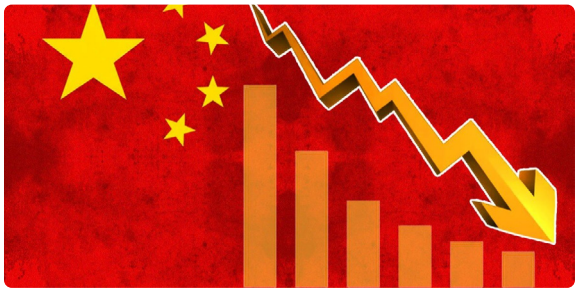

واعترفت الحكومة الصينية بضرورة اتخاذ تدابير إضافية لدعم الاقتصاد، مع خطط لزيادة الاقتراض، وخفض أسعار الفائدة، واستقرار الأسواق لتحفيز الإنفاق

الاستهلاكي. ومع تهديدات الحرب التجارية مع الولايات المتحدة، لا يزال التعافي الاقتصادي في الصين غير مؤكد، ومن المتوقع أن تكون هناك حاجة إلى مزيد من التدخل لتحقيق أهداف النمو للعام الحالي.

- **انخفاض أسعار النفط مع تزايد المخاوف من تباطؤ الاقتصاد ووجود فائض في المعروض**

تراجعت أسعار النفط يوم الخميس بسبب المخاوف من تباطؤ الاقتصاد العالمي وزيادة المعروض. أشار المصرفيون المركزيون في الولايات المتحدة وأوروبا إلى الحذر بشأن خفض أسعار الفائدة، مما أثر على توقعات الطلب على النفط. من المتوقع أن يشهد سوق النفط فائضاً في المعروض العام المقبل، مع تقديرات بتجاوز العرض الطلب بمقدار 1.2 مليون برميل يومياً. كما توقعت «سينوبك» أن يصل استهلاك النفط في الصين إلى ذروته بحلول 2027.

- **بنك اليابان يبقي سعر الفائدة عند 0.25% وسط مراقبة التطورات الاقتصادية**

قرر بنك اليابان الإبقاء على سعر الفائدة عند 0.25% في اجتماعه الأخير، متحديًا توقعات برفعها، ومبررًا ذلك بعدم اليقين المحيط بالنشاط الاقتصادي وأسعار الصرف. وأدى القرار إلى تراجع الين بنسبة 0.3% مقابل الدولار وانخفاض مؤشر «نيكاي 225» بنسبة 0.85%. البنك أشار إلى أن تطورات الأجور والأسعار قد تؤدي إلى تغيير في سياساته مستقبلاً. في المقابل، خفض الاحتياطي الفيدرالي الأميركي الفائدة إلى 4.5%-4.25%، بينما توقع محللون أن يبدأ بنك اليابان دورة تشديد نقدي بحلول يناير المقبل مع تحسينات تدريجية في الاقتصاد الياباني.

معلومة مصورة

”

لازالت واردات مصر غير البترولية تحدثنا عن أهمية تحليل الفاتورة الاستيرادية للدولة المصرية، فرغم جهود الدولة في القطاع الصناعي وتنظيم سوق الصرف في مصر فقد بلغت واردات مصر غير البترولية للثلاث اربع الأولى من عام 2024 حوالى 43.24 مليار دولار ، مقابل 44.52 مليار دولار لنفس الفترة من العام السابق (إنخفاض بنسبة 2.8% فقط).

“

واردات مصر غير البترولية (مليار دولار)

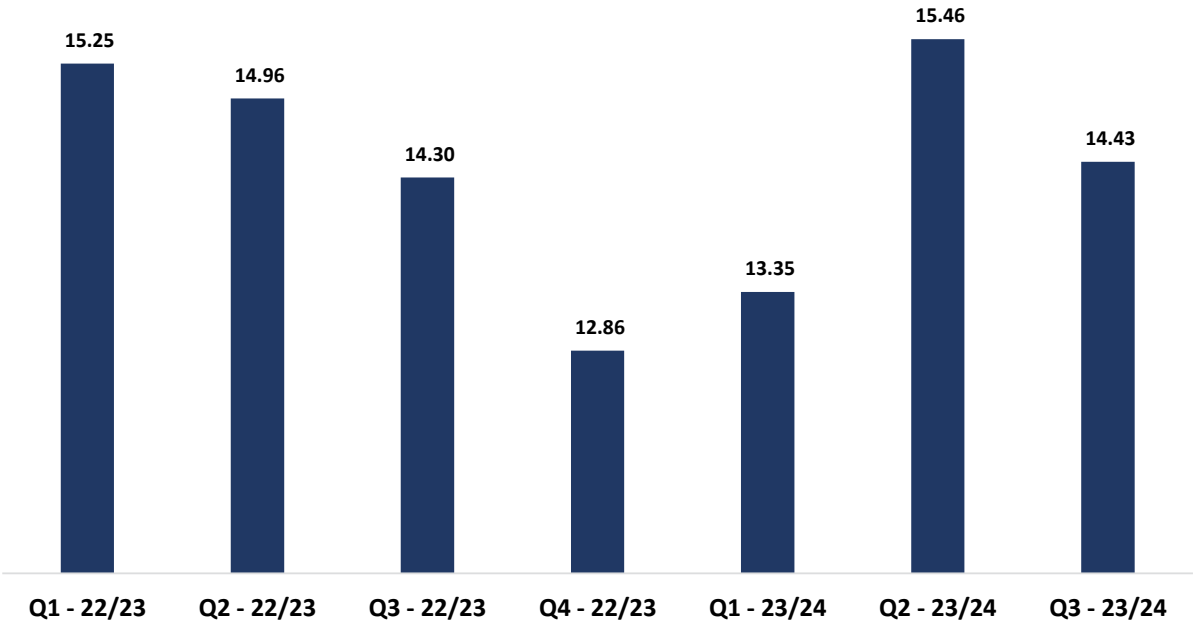

مصدر البيانات: البنك المركزي المصري

مقالات تحليلية

المال الرقمي في مصر: المستقبل الآن

دعاء عبد المنعم

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أظهرت أحدث بيانات البنك المركزي المصري تحقيق قفزة نوعية في معدلات الشمول المالي، حيث ارتفع عدد المواطنين الذين يمتلكون حسابات مصرفية بنسبة 181%، من 17.1 مليون شخص في عام 2016 إلى 48.1 مليون شخص بحلول يونيو 2024. وبهذا، بلغت نسبة الشمول المالي بين المواطنين المؤهلين (من هم في عمر 16 عامًا فأكثر) 71.5% من إجمالي 67.3 مليون مواطن.

ماذا يعني الشمول المالي؟

يُعتبر تعزيز الشمول المالي في مصر أحد أبرز الأولويات التي يتبناها البنك المركزي المصري، حيث يجسد ذلك من خلال استراتيجيته للشمول المالي 2022-2025. تهدف هذه الاستراتيجية إلى دعم الأهداف العالمية للتنمية المستدامة بشكل عام، وتحقيق رؤية مصر 2030 بشكل خاص، عبر دمج أكبر شريحة ممكنة من المواطنين في المنظومة المالية الرسمية.

ووفقًا لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020، يُعرف الشمول المالي بأنه توفير الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة، مع ضمان حماية حقوق المستفيدين. يتيح هذا النهج للأفراد إدارة أموالهم بكفاءة، مما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة.

الإطار العام لاستراتيجية الشمول المالي

في سبيل الوصول إلى توافق حول الإطار العام لرؤية وممكنات ومحاور الاستراتيجية، عقد البنك المركزي العديد من الاجتماعات والمشاورات مع الوزارات والهيئات ذات الصلة على مستوى الدولة وأسفرت تلك الجهود عن التوافق على الأهداف الاستراتيجية للشمول المالي والإطار العام للاستراتيجية.

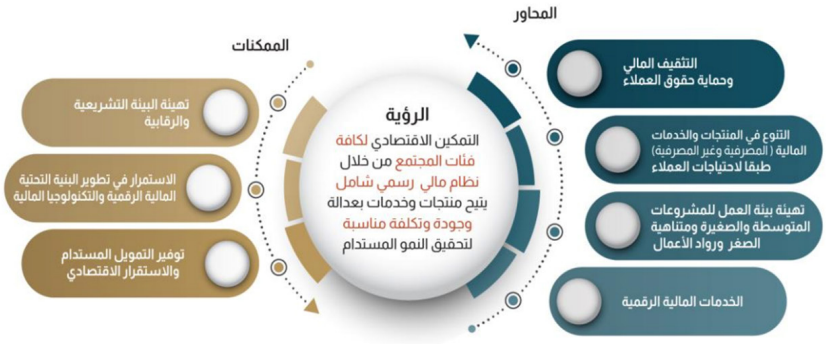

الفئات المستهدفة

استراتيجية الشمول المالي

تعكس استراتيجية البنك المركزي المصري للشمول المالي 2022-2025 التزامًا واضحًا بدعم الأهداف الوطنية والدولية

للتنمية المستدامة، حيث وضعت تسعة أهداف رئيسية تسعى لتحقيقها بحلول عام 2025. وتأتي هذه الأهداف كجزء من رؤية شاملة لدمج كافة فئات المجتمع في النظام المالي الرسمي، وتعزيز الاقتصاد الرقمي، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تبنت استراتيجية البنك المركزي المصري للشمول المالي نهجًا متكاملًا يهدف إلى تحقيق نمو مستدام وشامل في القطاع المالي، حيث تركز على تعزيز الشفافية وحماية حقوق العملاء لبناء الثقة في القطاع المصرفي وضمان تجربة مصرفية آمنة وفعّالة. وفي إطار نشر الثقافة المالية، تسعى الاستراتيجية إلى رفع مستوى الوعي المالي بين المواطنين والشركات، إلى جانب تطوير قدرات موظفي البنوك وصانعي السياسات بما يمكنهم من تعزيز مفاهيم الشمول المالي.

كما تولي الاستراتيجية اهتمامًا خاصًا بتشجيع ريادة الأعمال من خلال توفير بنية تحتية شاملة تدعم المشروعات الناشئة ورواد الأعمال بخدمات مالية وغير مالية، بالإضافة إلى تسهيل وصول الشركات والمشروعات الصغيرة إلى الخدمات المالية، وتشجيع تحولها إلى القطاع الرسمي للاستفادة من الفرص التمويلية المتاحة. وفي سياق مواكبة التحول الرقمي، تعمل الاستراتيجية على التوسع في استخدام الخدمات المالية الرقمية وتطوير البنية التحتية الرقمية بما يخدم الأهداف الوطنية للشمول المالي.

إلى جانب ذلك، تسعى إلى تحفيز ثقافة الادخار وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية، مع ضمان إتاحة هذه الخدمات لجميع فئات المجتمع لتلبية احتياجاتهم المتنوعة. وأخيرًا، تهدف الاستراتيجية

إلى بناء إطار تنظيمي يوفر بيئة داعمة تحقق نموًا ماليًا مستدامًا يسهم في تعزيز استقرار الاقتصاد الوطني.

أهداف طموحة ونتائج ملموسة

تشير البيانات الأخيرة للبنك المركزي إلى تحقيق إنجازات كبيرة في مجال الشمول المالي، حيث تم تسهيل فتح 7.5 مليون حساب مصرفي جديد، وإطلاق 2.5 مليون محفظة موبايل، وتوزيع 7.5 مليون بطاقة مسبقة الدفع ضمن مبادرات التوعية المالية بين أبريل 2017 وسبتمبر 2024.

كما شملت الجهود تدريب أكثر من 10,388 طالبًا على المفاهيم المالية باستخدام المحاكيات، وتنظيم 7,445 حملة توعية عبر الهاتف المحمول، وتوزيع 22,943 كتيبًا للتوعية المالية، مع استفادة أكثر من 584,330 شخصًا من جلسات التوعية.

تعكس بيانات البنك المركزي المصري الأهداف الطموحة لاستراتيجية الشمول المالي من خلال تحقيق إنجازات ملموسة، حيث تم فتح 7.5 مليون حساب مصرفي جديد، وإدخال 2.5 مليون محفظة موبايل، وتوزيع 7.5 مليون بطاقة مسبقة الدفع ضمن مبادرات التوعية المالية خلال الفترة من أبريل 2017 إلى سبتمبر 2024. وامتدت هذه الجهود إلى تنظيم 584,330 جلسة توعية مالية، وتوزيع 22,943 كتيبًا، وإطلاق 7,445 حملة توعية عبر الموبايل، فضلاً عن تدريب 10,388 طالبًا باستخدام المحاكيات. كما ساهمت البنوك المصرية في دعم المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» منذ يوليو 2021، التي تهدف إلى تحسين مستوى

معيشة المواطنين وتعزيز الخدمات في 20 محافظة، تشمل 52 مركزًا ريفيًا و1,667 قرية، مما يجسد التزام البنك المركزي بتحقيق التنمية الشاملة وتعزيز الشمول المالي.

بين يوليو 2021 ويونيو 2024، حققت المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» تقدمًا ملموسًا في تعزيز الشمول المالي والخدمات المصرفية، حيث أنشأت 17 فرعًا مصرفيًا جديدًا وافتتحت 651,900 حساب مصرفي. كما تم تركيب 1,254 جهاز صراف آلي وتوفير 8,300 رمز جديد لنقاط البيع. في إطار تطوير الخدمات الرقمية، قدمت البنوك 159,600 خدمة مصرفية عبر الإنترنت وأطلقت 78,600 محفظة موبايل، إلى جانب إصدار 993,000 بطاقة مسبقة الدفع «كارت ميزة».

وعلى مستوى تمويل المشروعات، تم تخصيص 43.5 مليار جنيه لدعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، مما أفاد 295,600 فرد. في السياق ذاته، نظم البنك المركزي 5,853 جلسة تعليمية للأفراد والحرفيين وقدم 54 عرضًا توعويًا لتعزيز الثقافة المالية والوعي الاقتصادي، مما يسهم في بناء قدرات المواطنين وإتاحة فرص أفضل للتنمية الشاملة.

دعم المشروعات الصغيره والمتوسطة

لعبت مبادرات البنك المركزي دورًا بارزًا في تعزيز تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تعد من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، خصوصًا بين النساء والشباب. ووفقًا لبيانات البنك

المركـزي، شـهدت التسـهيلات المخصصـة لهـذه المشـروعات نمـوًا هـائلًا بلـغ 388% بيـن ديسـمبر 2016 ويونيـو 2024. كمـا حقـق القطـاع الصناعـي قفـزة فـي التمويـل بنسـبة 61% خلال الفتـرة مـن ديسـمبر 2020 وحتـى يونيـو الماضـي، بينمـا سـجلت منطقتـا الدلتـا وصعيـد مصـر نمـوًا فـي التسـهيلات بنسـبة 72% و59% علـى التوالي، ممـا يعكـس التوسـع الإقليمـي وجهـود البنـك المركـزي فـي تعزيـز التنميـة المتوازنـة والشـاملة.

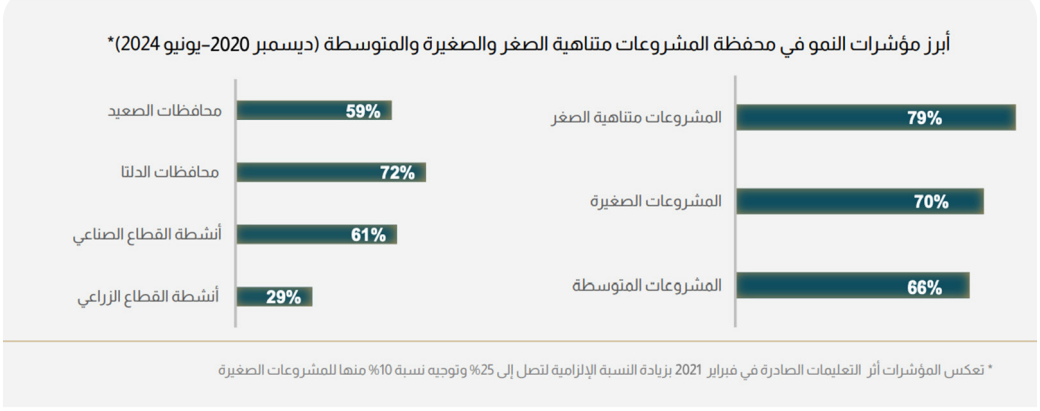

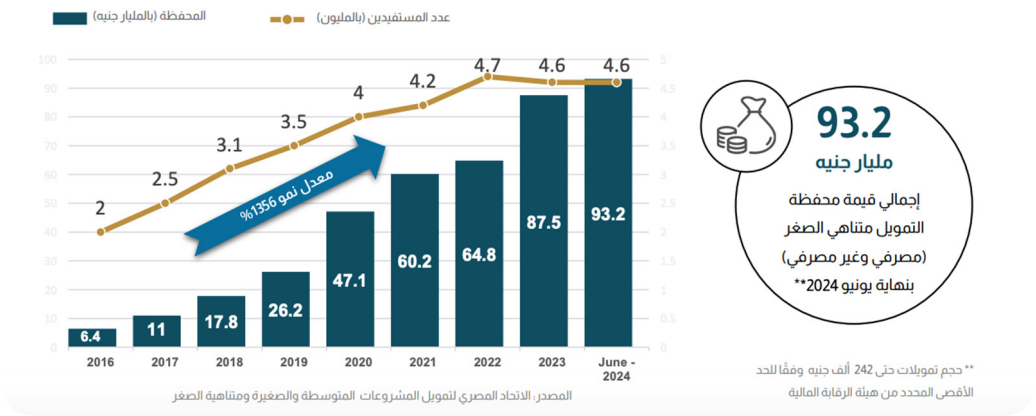

شـهدت محافـظ التمويـل الأصغـر فـي القطاعيـن المصرفـي وغيـر المصرفـي نمـوًا غيـر مسـبوق خلال الأعـوام الأخيـرة، حيـث ارتفعـت بنسـبة مذهلـة تجـاوزت 1350% بيـن ديسـمبر 2016 ويونيـو 2024. وبلـغ إجمالـي قيمـة هـذه المحافـظ 93.2 مليـار جنيـه مقارنـة بـ6.4

مليار جنيه فقط في بداية الفترة. كما تضاعف عدد المستفيدين بشكل كبير، مرتفعًا من 2 مليون مستفيد في ديسمبر 2016 إلى 4.6 مليون بحلول منتصف 2024، ما يعكس توسعًا ملحوظًا في تقديم الخدمات المالية للفئات المستهدفة وتعزيز الشمول المالي على مستوى أوسع.

تمكين المرأة

يعد تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا أحد أهم ركائز استراتيجية الشمول المالي للبنك المركزي المصري. وفي هذا السياق، كشفت بيانات البنك المركزي أن عدد النساء اللواتي لديهن حسابات مصرفية بلغ 20.8 مليون في يونيو 2024، مقارنة بـ 20.3 مليون في ديسمبر 2023. ومنذ عام 2016، شهد عدد النساء المشمولات ماليًا زيادة كبيرة بلغت 252٪، مما يعكس النمو المستمر في شمولهن المالي وتعزيز دورهن في الاقتصاد.

شبكة المدفوعات اللحظية

في خطوة مهمة نحو تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي في الاقتصاد المصري، أطلق البنك المركزي في مارس 2022 الشبكة الوطنية للمدفوعات اللحظية وتطبيق «انستا باي» للمعاملات المالية اللاتلامسية اللحظية. كان الهدف من هذا الإطلاق تطبيق استراتيجية البنك المركزي للشمول المالي، بالإضافة إلى استراتيجية المجلس الوطني للمدفوعات الذي يترأسه الرئيس عبد الفتاح السيسي، لتعزيز التحول التدريجي نحو الاقتصاد الرقمي. تعد هذه المبادرات جزءًا من جهود البنك المركزي لتيسير الوصول

إلى الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع، وتعزيز استخدام الدفع الإلكتروني بدلاً من المعاملات النقدية.

وحسب الأرقام الأخيرة التي أعلنها وكيل مساعد محافظ البنك المركزي للعمليات المصرفية ونظم الدفع، إيهاب نصر، فمن المتوقع أن تسجل المعاملات المالية على شبكة المدفوعات اللحظية 1.5 مليار معاملة بنهاية العام الجاري. كما من المتوقع أن يصل عدد عملاء «انستا باي» إلى 11.5 مليون عميل خلال عامين، بحجم معاملات يصل إلى 1.2 تريليون جنيه. ووفقًا للمؤشرات، شهدت المعاملات الإلكترونية نموًا كبيرًا، حيث ارتفع حجم المعاملات من مليار معاملة بقيمة 7 تريليونات جنيه في عام 2016 إلى 6 مليار معاملة بقيمة 22 تريليون جنيه بنهاية العام الجاري. هذه الأرقام تعكس نجاح استراتيجية البنك المركزي في تحقيق الشمول المالي وتعزيز الرقمنة في الاقتصاد المصري، مما يشير إلى انتشار ثقافة الشمول المالي بشكل كبير.

وفي سياق آخر، ومن أجل تسهيل المعاملات المالية وتحفيز الاقتصاد الرقمي، أتاح البنك المركزي مؤخرًا استقبال تحويلات المصريين العاملين في الخارج عبر تطبيق «انستا باي» بشكل لحظي. هذه الخطوة تساهم في تسريع تدفق الأموال وتحسين قدرة المصريين العاملين بالخارج على إرسال أموالهم بشكل أكثر سهولة وفعالية. بلا شك، ستسهم هذه المبادرات في تحقيق قفزات متوقعة في مؤشرات الشمول المالي، مع تعزيز الاستخدام الواسع للمدفوعات الرقمية في كافة أنحاء البلاد.

خدمات أبل باي

في إطار جهود البنك المركزي المصري لدعم التحول إلى مجتمع أقل اعتمادًا على أوراق النقد وتحفيز التوسع في استخدام أدوات الدفع الإلكترونية، أطلق البنك المركزي في ديسمبر الجاري خدمة ترميز بطاقات الدفع على تطبيقات الهواتف المحمولة وتفعيل خدمة «أبل باي» كمرحلة أولى. تمثل هذه الخطوة جزءًا من خطة البنك المركزي لتشجيع المواطنين على الاعتماد على الهواتف المحمولة في إجراء المعاملات المالية الرقمية. تهدف هذه الخدمة إلى تسهيل المدفوعات الرقمية وجعلها أكثر أمانًا وسهولة، مما يسهم في تعزيز التحول الرقمي في المجتمع المصري.

تم إطلاق الخدمة بالتعاون مع الشركات صاحبة علامة القبول الدولية مثل فيزا وماستركارد ومنظومة الدفع الوطنية «ميزة»، بالإضافة إلى شركة أبل المصممة للهواتف الذكية. كما تم التنسيق مع عدد من البنوك ومقدمي خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، وشركات التكنولوجيا المالية، مما يضمن تكامل المنظومات الدولية والمحلية. ويعد ذلك خطوة مهمة في توسيع نطاق خدمات الدفع الرقمية في مصر، وتعزيز ثقة العملاء في استخدام المدفوعات الإلكترونية. من جانبه، قال حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، إن هذه الخدمة تأتي في إطار مواكبة التطورات التكنولوجية المستمرة، واستمرارًا للطفرات التي شهدها قطاع الخدمات المصرفية الرقمية في مصر، مما يسهل على المواطنين إجراء معاملاتهم المالية بسهولة وأمان في أي وقت ومن أي مكان.

إطلاق هـذه الخدمـة يعـد دعمًـا كبيـرًا للبنيـة التحتيـة للخدمـات الماليـة الرقميـة، وهـي إحـدى الأهـداف الرئيسـية لاسـتراتيجية البنـك المركـزي للشـمول المالـي. وبفضـل خدمـة ترميـز بطاقـات الدفـع الوطنيـة، يمكـن تحويـل بطاقـة الدفـع الإلكترونيـة إلـى نسـخة رقميـة تُضـاف إلـى تطبيقـات الهاتـف المحمـول، وتُسـتخدم فـي عمليـات الشـراء سـواء عبـر نقـاط البيـع الإلكترونيـة أو عبـر الإنترنـت. كمـا يمكـن التصديـق علـى المعـاملات باسـتخدام الخصائـص البيومتريـة مثـل بصمـة الوجـه أو الإصبـع، ممـا يعـزز الأمـان ويوفـر تجربـة سلسـة للعـملاء. مـن المتوقـع أن يسـهم هـذا الإجـراء فـي زيـادة معـاملات السـداد مـن خلال نقـاط البيـع الإلكترونيـة والتجـارة الإلكترونيـة، والتـي شـهدت تطـورًا ملحوظًـا فـي الفتـرة الأخيـرة. وفقًـا للبنـك المركـزي، مـن المتوقـع أن تصـل قيمـة معـاملات نقـاط البيـع الإلكترونيـة بنهايـة العـام الجـاري إلـى 640 مليـار جنيـه، بنسـبة نمـو ٪280 مقارنـة بعـام 2021، فـي حيـن يُتوقـع أن تصـل قيمـة معـاملات التجـارة الإلكترونيـة إلـى أكثـر مـن 180 مليـار جنيـه، بزيـادة تتجـاوز ٪500 عـن العـام الماضـي.

مقالات تحليلية

مستقبل النفط الليبي: زيادة مرهونة بالاستقرار

د. أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

تأثر قطاع النفط في ليبيا بالظروف غير الآمنة التي تعيشها البلاد منذ أحداث عام 2011، شأنه في ذلك شأن مختلف القطاعات والنشاطات التجارية والتصديرية الأخرى، إذ تسببت الحرب الأهلية وتراجع معدلات الأمان، إضافة إلى تفشي حالات الفساد بخسارة ليبيا مليارات الدولارات، التي كان يمكنها أن تُحدث فارقاً هائلاً في معيشة المواطنين وفي مستوى الخدمات، التي يمكن أن توفرها الجهات الحكومية اعتماداً على هذا الكم من الأرباح. ولطالما دفع النفط الليبي ثمن تحوله إلى ورقة للضغط بيد الأطراف المتصارعة في ليبيا، مما أدي إلى تراجع ثقة الشركات العالمية في هذا القطاع في ظل استمرار الأزمة الليبية.

من دون اضطرابات سياسية، سيصل قطاع النفط الليبي إلى أهدافه بكل سهولة، هذا ما أظهره التعافي السريع من الأزمة الأخيرة لإغلاق الحقول، لكن لا أحد يستطيع أن يُجزم أو يضمن أن تبقى ليبيا بعيدة عن الصراعات والأزمات الداخلية.

احتياطيات ليبيا النفطية:

تمتلك ليبيا أكبر احتياطيات مؤكدة من النفط الخام في القارة الأفريقية، وحتى نهاية عام 2024، كانت ليبيا تمتلك حوالي 48.8 مليار برميل من احتياطيات النفط الخام المؤكدة، أي ما يُعادل حصة قدرها حوالي أكثر من حوالي 4% من احتياطي منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، حيث تشغل ليبيا بذلك المرتبة السابعة في قائمة أكبر الدول في منظمة أوبك من ناحية الاحتياطي النفطي. حيث تحتوي أراضيها على أحواض وحقول وموانئ نفطية مهمة، ويُشكل النفط نحو حوالي 95% من إجمالي الإيرادات في ليبيا، حيث تخطت إيراداته العام الماضي حوالي 21 مليار دولار، كما يوضح الشكل التالي مستويات الاحتياطيات المؤكدة من النفط الليبي خلال السنوات السابقة.

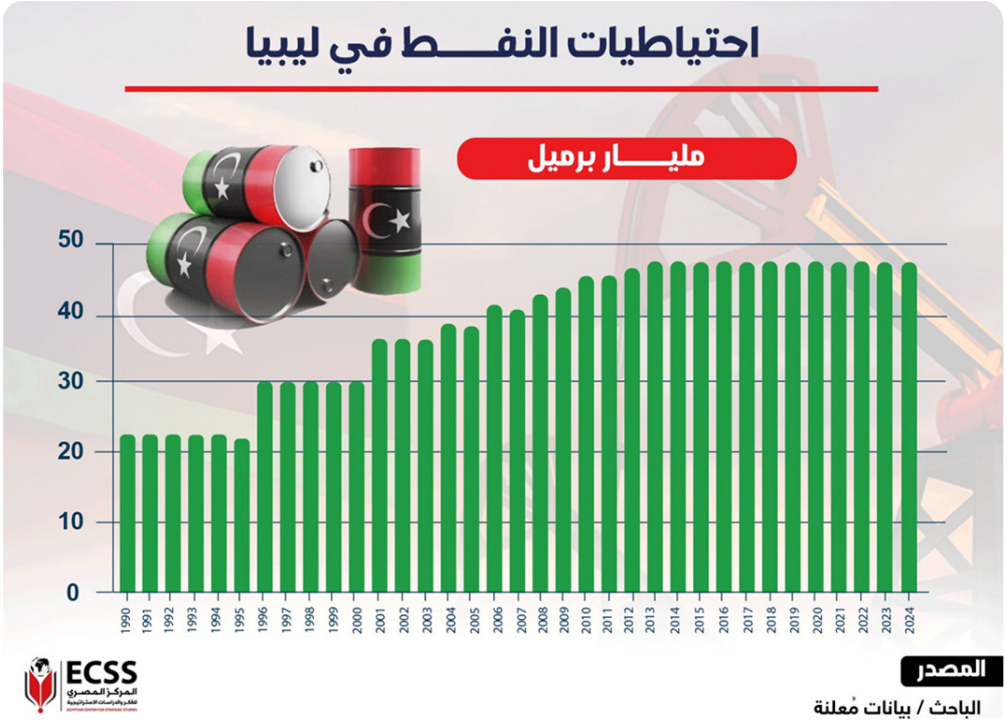

وهنا تجدر الإشارة إلى أن قطاع النفط والغاز الطبيعي لا يزال يلعب الدور الرئيسي في الاقتصاد الليبي، وهو ما يمكن تفسيره بمساهمته العالية في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والنفقات العامة.

تحتل ليبيا المركز الأول من حيث الاحتياطي المؤكد في القارة الأفريقية، وذلك بنسبة حوالي 40.3% من إجمالي حوالي 120.2 مليار برميل من النفط الخام، حيث تُساهم القارة الأولى بنسبة حوالي 0.8% من احتياطيات النفط المؤكدة العالمية من النفط الخام، كما هو موضح في الشكل التالي.

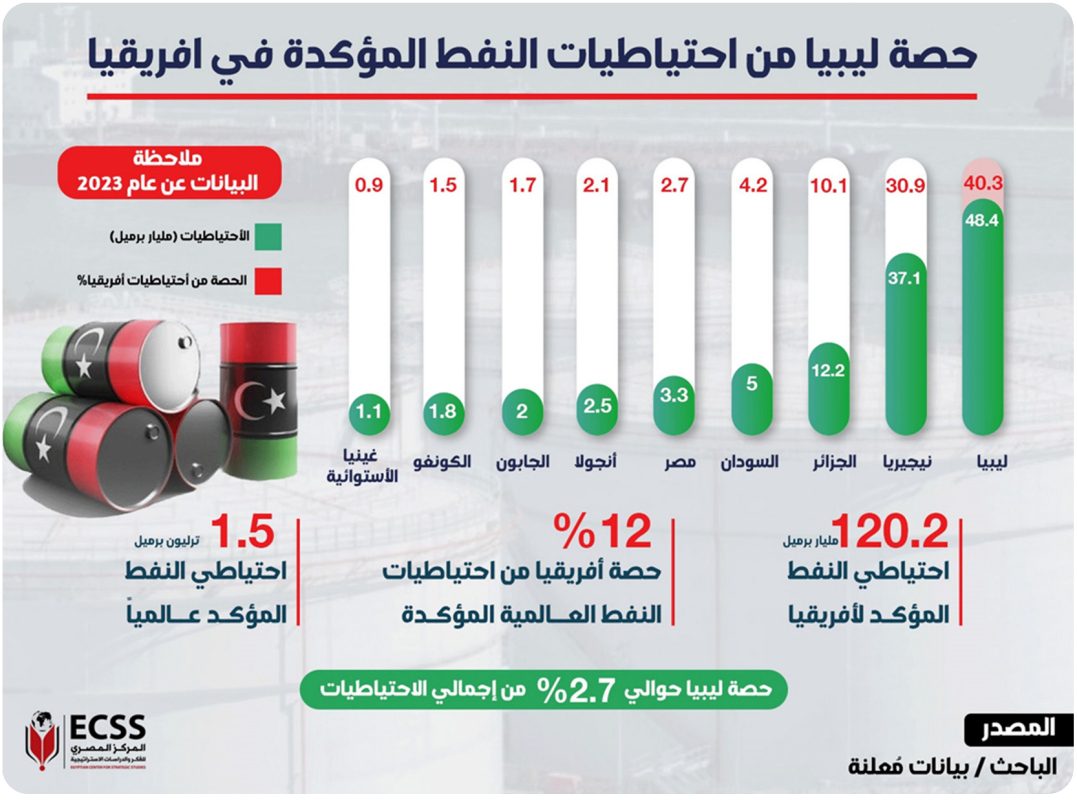

تمتلك ليبيا حوالي 3% من احتياطيات النفط المثبتة في العالم، وفي حين أنها عضو في منظمة أوبك للنفط، لكنها ليست ملزمة بسقف للإنتاج بسبب حالة الاضطراب والفوضى التي تعانيها، بما يعني أنه يمكن أن تستخرج وتصدر النفط بالقدر الذي تريد. وتُعد ليبيا قريبة من أوروبا جغرافيا بما يعني أنها تتمكن بسهولة من نقل النفط عن طريق البحر الأبيض المتوسط بوسائل أسهل بكثير من منتجي نفط آخرين في القارة الأفريقية أو في آسيا، ويصدر معظم نفط الليبي إلى الدول الأوروبية.

أمام ما تقدم، رغم تكرار وقف إنتاج النفط الليبي عشرات المرات منذ اندلاع الأزمة السياسية عام 2011؛ وهبطت الأزمة الأخيرة بإنتاج النفط الخام إلى حوالي 540 ألف برميل يوميًا، وهو مستوى لم نشهده منذ عام كورونا عام 2020، الذي تراجع فيه الإنتاج إلى متوسط حوالي 365 ألف برميل يوميًا من النفط الخام، فإن اللافت للنظر هذه المرة المستويات المرتفعة التي وصل إليها الإنتاج الليبي خلال الفترة الماضية. حيث فقد حقق الإنتاج عودة سريعة ليس فقط لمستويات ما قبل أزمة إغلاق الحقول، بل لأرقام لم تشهدها البلاد منذ أكثر من حوالي 11 عامًا، إذ قفز فوق مليون برميل يوميًا في منتصف أكتوبر الماضي، قبل أن يُضيف حوالي 300 ألف برميل يوميًا أخرى خلال الشهر الماضي. ووفقًا للتقديرات اليومية المعلنة؛ فإن إنتاج ليبيا من الخام والمكثفات بلغ حوالي 1.4 مليون برميل يوميًا في ديسمبر 2024.

تكمن مكامن الثروة النفطية في ليبيا في منطقة الهلال النفطي شمال شرقي ليبيا، والتي تمتد على طول حوالي 250 كم إلى الشرق، بين سرت وبنغازي، حيث تتمركز فيها أهم موانئ البلاد النفطية، مثل: ميناء السدرة، ورأس لانوف، والبريقة، والزويتينة، كما هو موضح في الشكل التالي.

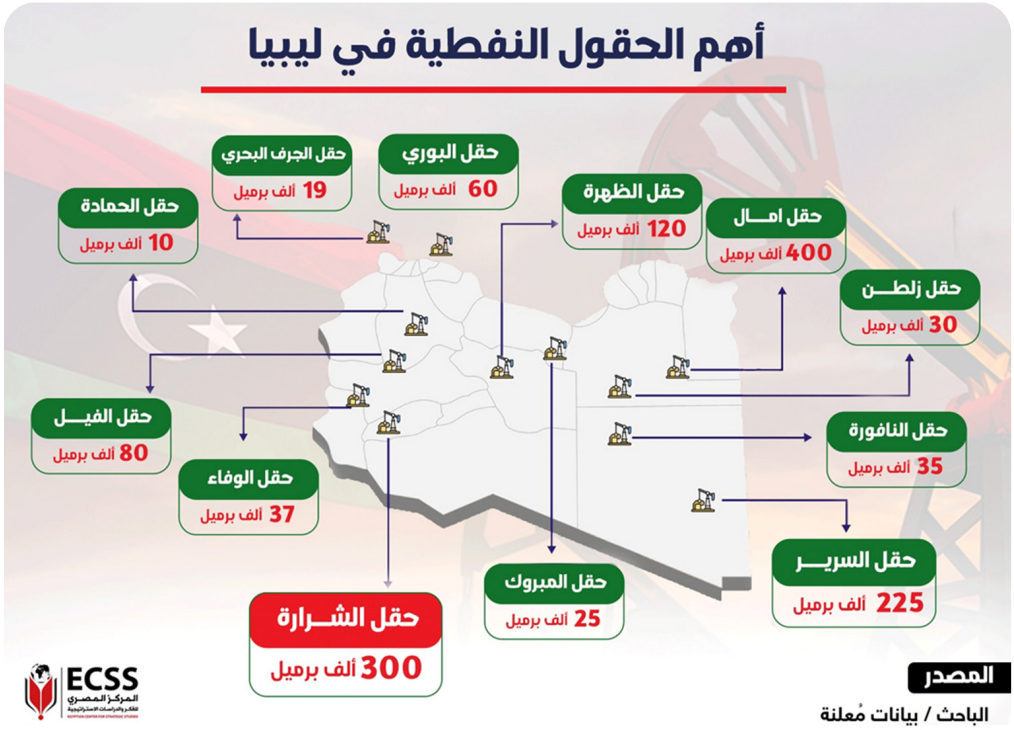

استكمالًا لما سبق، مع تشغيل الحقول النفطية في ليبيا مجددًا وبمعدل سريع رفع إنتاج النفط الليبي فوق مستوي 1.4 مليون برميل يوميًا، انتعشت آمال تحقيق مستهدف الإنتاج المعلنة من قبل المؤسسة الوطنية للنفط، والتي تبلورت حول رفع مستويات الإنتاج إلى حوالي 1.5 مليون برميل من النفط الليبي وذلك خلال عام 2025، بالإضافة إلى تحقيق هدف الوصول إلى مستويات 2 مليون برميل نفطي على أساس يومي بحلول عام 2027. ولكن، هل يستطيع قطاع النفط الليبي الوصول إلى تلك الأهداف بالفعل أم تظل حلمًا بعيد المنال يراود ليبيا فقط مع زيادة معدلات الإنتاج بعد كل أزمة وما أكثر ذلك خلال السنوات الماضية، وبالتحديد منذ عام 2011.

تحديات مستقبلية أمام هدف زيادة معدلات الإنتاج:

تمكـن قطـاع النفـط الليبـي مـن تجـاوز إنتـاج النفـط مسـتوى 1.4 مليـون برميـل يوميًا مـن النفـط الخـام، الـذي كان مسـتهدفًا بنهايـة العـام الجـاري 2024. وبالنظـر إلـى الإنتـاج النفطـي الحالـي، لـم يُعـد هـدف الوصـول إلـى مسـتويات 1.5 مليونًـا فـي 2025 بعيـدًا الآن. حيث يشـهد الإنتـاج زيـادة يوميـة متسـارعة فـي الشـهرين الماضييـن، إلـى جانـب اسـتئناف كبريـات شـركات النفـط العالميـة مثـل إينـي الإيطالية وبـي بـي البريطانيـة أنشـطتها الاستكشـافية فـي المناطـق الليبيـة. ورغـم هـذه التطـورات الإيجابيـة لقطـاع النفـط الليبـي؛ فـإن الطريـق

إلـى مليونـي برميـل يوميًـا بحلـول 2027 يبقـى مليئًـا بالصعوبـات والتحديـات والصراعـات السياسـية والتـي سـتظل التحـدي الأصعـب أمـام قطـاع النفـط الليبـي.

وعليـه يمكـن القـول أن تحقيـق هـدف 2 مليـون برميـل مـن النفـط الخـام يوميًـا، يتوقـف علـى عـدة شـروط:

- عـدم تعـرُض إنتـاج الحقـول النفطيـة الحاليـة لأي تعثـر أو تأخيـر خـارج عـن إرادة المؤسسـة والشـركات التابعـة لهـا.

- أن يظـل قطـاع النفـط والمنشـآت النفطيـة بعيـدًا عـن الصراعـات والإغلاقـات المتعـددة.

- ضـرورة توافـر الاسـتثمارات اللازمـة لتشـغيل الحقـول حتـى عـام 2027، حيـث يحتـاج قطـاع النفـط والغـاز الطبيعـي الليبـي إلـى مـا يتـراوح بيـن 15 و18 مليـار دولار لتحقيـق هـدف زيـادة الإنتـاج، وهـذا يعـادل تقريبًـا إجمالـي إيـرادات ليبيـا مـن النفـط الخـام، بعـد اسـتقطاع فاتـورة المحروقـات والمنتجـات البتروليـة.

- ضـرورة تركيـز ليبيـا علـى تعزيـز الأمـن والاسـتقرار وتحسـين الحوكمـة كأولويـات إسـتراتيجية.

- رفـع الإنتـاج يحتـاج لوجـود مقومـات تخزيـن قـادرة علـى اسـتيعاب الكميـات المضافـة مـن نفـط خـام ومكثفات، حتـى مجمـع خزانات السـدرة أكبـر مجمعـات للتخزيـن فـي ليبيـا بسـعة حوالـي 6.5 ملاييـن برميـل قـد تعـرض للتدميـر وذلـك فـي عـام 2014، وتعمـل منـه حوالـي 9 خزانـات مـن أصـل حوالـي 19 خزانًـا.

- تفكيك المركزية ومجابهة البيروقراطية والعمل على الاهتمام الخاص بمناطق وأقاليم استخراج النفط، والعمل على تحسين مستوى معيشة سكانها حتى يشعروا بأهمية تلك الثروات، وبضرورة المحافظة على استمرار تدفق إنتاجها، حتى يُسحب البساط من تحت أقدام من يحاول توظيف قضية تهميش المناطق التي توجد بها المنشآت النفطية لأغراض سياسية.

- هناك عدد كبير من الحقول مثل الظهرة ومحطة الباهي ومحطة الزناد وحقلي زلة والغاني وحقل البيضاء، ما زالت تحتاج تأهيلًا لمصادر الطاقة الكهربائية، وتطوير معدات سطحية للآبار النفطية، وذلك لضمان عودتها إلى الإنتاج بطاقة إنتاجية كاملة.

- تتطلب زيادة الإنتاج تحديث البنية التحتية القديمة وخطوط الأنابيب المتهالكة، التي لم تشهد صيانة منذ أواخر ستينيات القرن الماضي، حينما وصل إنتاج النفط إلى ذروته فوق 3 مليون برميل من النفط الخام.

- تدهور أوضاع البنية التحتية، ما يجعل العمل في حقول النفط معرضًا للتوقف على نحو متكرر بسبب مشكلات فنية تتعلق بالكهرباء وما شابه.

علاوة على ذلك، يعتمد الاقتصاد الليبي على قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة حوالي 95%؛ فإن توفير استثمارات محلية يُعد أمر مستبعد. وهو الأمر الذي يعني أن زيادة إنتاج النفط الليبي إلى مليوني برميل بحلول 2027 ترتبط بوجود استثمارات

أجنبيـة تقتـرب مـن حوالـي 7 مليـار دولار سـنويًا، وهـو تحـدٍ صعـب للغايـة بالنظـر إلـى المسـتويات الحاليـة البالغـة حوالـي مليـار دولار.

إجمالًا لما سبق، يعاني قطاع النفط الليبي منذ أكثر من حوالي 13 عامًا من حالة ضعف وتهالك لأسباب سياسية وأزمات اقتصادية، لكنه سيظل رغم ذلك المورد المالي الوحيد لليبيين، كونه يشكل أكثر من 95% من إيرادات ليبيا. وبالرغم من ضبابية المشهد السياسي الليبي، ما زالت الفرص واعدة أمام طرابلس من أجل لعب دورًا في أسواق النفط العالمي، لما تمتلكه من احتياطات كبيرة من النفط الخام، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي، القريب من الأسواق الأوروبية. وبشكل عام، يحتاج قطاع النفط الليبي إلى وضع خطة طويلة الأجل، تبدأ أولًا بسداد الديون المتراكمة على شركات النفط، وذلك بسبب ضعف التمويل منذ عام 2015، إذ ما زالت مؤسسة النفط تتلقى حوالي 45% فقط من موازنتها. وثانيًا لكي تستمر معدلات الإنتاج يجب إنشاء صندوق للتنمية المستدامة لإدارة المساعدات المخصصة للمناطق المجاورة للعمليات النفطية، لتجنب أي خلافات مع المكونات القبلية حولها، مما يجعل رفع سقف الإنتاج استراتيجية وطنية يجب أن يتعاون فيها الجميع، ويحتاج تنفيذها إلى خطة قوية وتقابلها شفافية تشارك فيها جميع مؤسسات الدولة، حتى تنعكس إيراداتها على تطوير حياة الشعب الليبي. وهناك آفاق واعدة للاقتصاد الليبي، وذلك في حال تمكنت ليبيا من تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، ما قد يعزز قدرتها على الاستفادة من مواردها واحتياطياتها النفطية الضخمة وتنويع مصادر الدخل لدفع عجلة التنمية.

ولكـن، إذا اسـتمرت الزيـادة الحاليـة للإنتـاج الإنتـاج الحالـي؛ فـإن الهـدف الأول سـيكون فـي المتنـاول، لكـن الوصـول إلـى مليونـي برميـل يظـل تحديًـا أكبـر، مـع نقـص الاسـتثمارات بسـبب المنـاخ السياسـي المضطـرب.

خلاصـة القـول، مـن الـوارد أن تـؤدي ليبيـا دورًا حيويًـا فـي اسـتقرار أسـواق النفـط العالميـة علـى المـدى المنظـور، وأن تُشـكل حلاً لأزمـات قطـاع النفـط الخـام فـي العالـم، وبالأخـص إذا نجحـت ليبيـا فـي تنفيـذ مشـروعها لرفـع القـدرة الإنتاجيـة مـن الخـام والوصـول إلـى مسـتهدفات زيـادة الإنتـاج خلال السـنوات المقبلـة.

وفـي الأخيـر، إن الظـروف السياسـية والصراعـات الداخليـة سـتظلان العائـق الأبـرز أمـام عـودة الاسـتثمارات الكبـرى إلـى داخـل ليبيـا وتظـل عمليـات التهديـد بالإغلاقـات النفطيـة الخطـر الأكبـر علـى مسـتقبل قطـاع النفـط الليبـي، بالشـكل الـذي سـيؤثر سـلبًا فـي قطـاع النفـط، ويحـول دون التطـور وملاحقـة الطلـب العالمـي والأوروبـي المتزايـد علـى النفـط الخـام، علـى النحـو الـذي سـيحرم المواطـن الليبـي الاسـتفادة مـن عائـدات النفـط بالقـدر اللازم.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg